



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-09-01

تعديل في أحكام المادتين 317 و 318 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات

إعفاء الأحزاب والأحرار من شرط المناصفة وخفض عدد التوقيعات

صدر في العدد الأخير من الجريدة الرسمية، قرار مؤرخ في 24 أوت، يتعلق بمراقبة دستورية الأمر الذي يعدل ويتمم بعض أحكام الأمر رقم 01 - 21 المؤرخ في 10 مارس 2021، والمتضمن القانون العضوي بنظام الانتخابات.

مطلوب شغله، بعدما كانت 35 توقيعاً من ناخبي البلدية المعنية في القانون السابق». للإشارة، فقد وقع رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، مرسوماً رئاسياً يقضي باستدعاء الهيئة الناخبة تحسباً للانتخابات المسبقة للمجالس الشعبية البلدية والولائية المزمع إجراؤها يوم 27 نوفمبر القادم، وتأتي هذه الانتخابات المحلية الولائية والبلدية، استكمالاً للمسار السياسي الذي تعهد به الرئيس تبون في برنامجه الانتخابي من خلال تجديد المؤسسات، والذي بدأ باستفتاء دستور نوفمبر 2020، والانتخابات التشريعية شهر جوان الماضي. كما تضمن نفس المرسوم، المشروع في المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية خلال الفترة الممتدة من 05 إلى 15 سبتمبر الجاري.



الذي أصدره رئيس الجمهورية بموجب أمر رئاسي، مَس المادة 318 الفقرة 2 منها. ونص التعديل على أنه «يجب على قائمة المترشحين المقدمة، سواء تحت رعاية حزب سياسي أو بصفة مستقلة بالنسبة للبلديات التي يساوي عدد سكانها أو يقل عن عشرين ألف نسمة، أن تدعم، على الأقل، بعشرين توقيعاً من ناخبي البلدية المعنية فيما يخص كل مقعد

إمكانية طلب الإعفاء من المناصفة فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية، ليأتي التعديل ويتيح إمكانية طلب الإعفاء من المناصفة في الانتخابات المحلية القادمة فقط. كما أن المادة 176 من قانون الانتخابات، تنص على أن شرط المناصفة لا يطبق إلا في البلديات التي يساوي عدد سكانها أو يزيد عن عشرين ألف نسمة، كما أن التعديل

نسرين فليسي

وحسب ما جاء في الأمر الصادر في العدد رقم 65 من الجريدة الرسمية، فقد تضمن تعديل أحكام المادتين 317 و 318 من الأمر والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، وقد تم إعفاء الأحزاب والقوائم المستقلة من شرط المناصفة والموافقة على قوائم المترشحين في الدوائر الانتخابية التي لم تحقق شرط المناصفة المطلوب، بموجب المادة 176 من هذا القانون العضوي، وأن تطلب من السلطة المستقلة إفادتها بترخيص لشرط المناصفة، وفي هذه الحالة، توافق السلطة المستقلة على هذه القوائم وتصرح بقبولها. وتضمن التعديل الوارد في الأمر الرئاسي ما تعلق بالمناصفة، حيث أن المادة في صياغتها القديمة تطرقت إلى

صدرت في العدد الأخير للجريدة الرسمية

تعديلات قانون الانتخابات تدخل حيز التنفيذ

صدر في العدد الأخير للجريدة الرسمية الأمر المعدل والمتمم لبعض أحكام القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات بالشكل الذي يخفف من شروط الترشح للانتخابات المحلية المقبلة فقط فيما يتعلق بشرطي المناصفة وجمع التوقيعات.

قضاء الجزائر لمكافحة الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال والجرائم المرتبطة بها، على غرار الجرائم التي تمس بأمن الدولة أو بالدفاع الوطني، جرائم نشر وترويج أخبار كاذبة بين الجمهور من شأنها المساس بالأمن أو السكينة العامة أو استقرار المجتمع، وكذا جرائم نشر وترويج أنباء مغرضة تمس بالنظام والأمن العموميين ذات الطابع المنظم أو العابر للحدود الوطنية. وجرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المتعلقة بالإدارات والمؤسسات العمومية، وجرائم الاتجار بالأشخاص أو بالأعضاء البشرية أو تهريب المهاجرين وجرائم التمييز وخطاب الكراهية. ويختص هذا القطب في الحكم في الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب إذا كانت تشكل جنحا.

إلياس ب

السياسية وقوائم المستقلين من صعوبة تحقيق شرط المناصفة بين الرجال والنساء في القائمة الواحدة، وأيضا تحقيق شرط المناصفة بالنسبة للشباب بناء على تجربة الانتخابات التشريعية الأخيرة، و قد وعد قادة أحزاب سياسية بنقل هذا الانشغال لرئيس الجمهورية، ودعوا إلى ضرورة تخفيفه بمناسبة الانتخابات المحلية ضمنا لنجاح هذا الاستحقاق. وفي ذات العدد من الجريدة الرسمية صدر قرار المجلس الدستوري الذي يؤكد على دستورية الأمر الذي يعدل ويتم بعض أحكام الأمر رقم 01-21 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات سالف الذكر. كما صدر في آخر جريدة الأمر المتتم الخاص بقانون الإجراءات الجزائية والذي يتعلق بإنشاء قطب جزائي وطني على مستوى مجلس

يجب على قائمة المترشحين المقدمة سواء تحت رعاية حزب سياسي أو بصفة مستقلة بالنسبة للبلديات التي يساوي عدد سكانها أو يقل عن 20 ألف نسمة أن تدعم على الأقل بعشرين توقيعاً من ناخبي البلدية المعنية فيما يخص كل مقعد مطلوب شغله، وهذا بعد أن كان عدد التوقيعات المطلوبة في القانون العضوي للانتخابات الصادر في مارس الماضي بالنسبة للبلديات 35 توقيعاً عن كل مقعد لدعم قائمة المترشحين. وبالنسبة لشرط المناصفة المفروض دستورياً فإن السماح بعدم مراعاته يخص الانتخابات البلدية المسبقة التي قرر رئيس الجمهورية إجراؤها في 27 نوفمبر المقبل فقط وبصفة استثنائية، على أن يعود تطبيق هذا الشرط في الانتخابات التي ستأتي بعدها. وقد اشتكت العديد من الأحزاب

وعلى هذا النحو عدلت المادة 317 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات بصفة انتقالية فقط بالنسبة للانتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية المسبقة التي تلي صدور هذا الأمر المتضمن القانون العضوي، بحيث يمكن لقوائم المترشحين المقدمة تحت رعاية الأحزاب السياسية أو القوائم المستقلة في الدوائر الانتخابية- التي لم تتمكن من تحقيق شرط المناصفة المطلوب بموجب المادة 176 من هذا القانون العضوي- أن تطلب من السلطة المستقلة إفادتها بترخيص لعدم مراعاة شرط المناصفة، وفي هذه الحالة توافق السلطة المستقلة على هذه القوائم و تصرح بقبولها. كما عدلت المادة 318 في الفقرة المتعلقة بشرط جمع التوقيعات في البلديات ذات الكثافة السكانية غير الكبيرة، وهذا بالتأكيد على أنه

الكبيرة تترفع عن جمعها والصغيرة تنتظر فرصة ثانية

توقيعات الانتخابات المحلية تُفرّق مواقف الأحزاب السياسية

أسماء بهلولي

رئيس مجلس شورى جبهة العدالة والتنمية، لخضر بن خلاف، الذي يستقر مطالب الأحزاب السياسية التي حققت نتائج معتبرة في الانتخابات التشريعية بجمع التوقيعات، في وقت يقول - المتحدث- إن الوضع الصحي في البلاد يتطلب حذرا وحيلة كبيرة، نتيجة تفشي وباء كورونا.

وحسب بن خلاف، فمن الضروري إعفاء الأحزاب ذات الوعاء الحزبي الكبير من عملية جمع التوقيعات، في حين يرى في تصريح لـ "الشروق" أن التعديلات التي مست قانون الانتخابات غير كافية ولم تمس القضايا الجوهرية التي برزت خلال الانتخابات التشريعية الماضية والتي سمحت يقول المتحدث بظهور أطراف شوهت العملية الانتخابية، قائلا: "كان يجب معالجة الاختلالات التي ميزت عمل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات خلال الاستحقاقات السياسية السابقة".

من جانبه، تسأل القيادي في حزب جيل جديد، حبيب براهيمية، عن قدرة الأحزاب السياسية على جمع التوقيعات في وقت تشهد الساحة السياسية في البلاد عزوفا كبيرا للمواطنين عن الإداء بأصواتهم في الانتخابات، مشيرا في تصريح لـ "الشروق" أنه رغم تخفيض التوقيعات إلى 20 بعد أن كانت 35 توقيعا للمقعد الواحد، فإن الوضع لا يزال يطرح إشكالية كبيرة، خاصة بالنسبة للأحزاب التي لا تملك وعاء حزبيا كبيرا.

وقال إنه "يجب إقناع المواطن بضرورة المشاركة في العملية السياسية قبل كل شيء، لأن العزوف أصبح بمثابة الهاجس الذي يهدد العملية الانتخابية"، ليضيف "هل يمكن لتشكيلة سياسية أن تجمع ما يقارب مليوناً و300 توقيع للدخول في كل البلديات، هذا الرقم كبير جدا ولا يجب ربط الانتخابات بعملية حسائية، لأنها شعبية قبل كل شيء".

بالمقابل، رحب القيادي في حزب التجمع الوطني الديمقراطي، العربي صافي، بالتعديلات التي تم إقرارها، مشيرا أن حزبه كان يطمح لتوسيعها أكثر لتمس العديد من النقاط التي كانت محل جدل في الانتخابات السابقة، غير أن الأمر لا يعني - حسب - أن لا يكون الأرندي معنيا بهذه الانتخابات، قائلا: "حزبنا منخرط في مسار الإصلاح الدستوري منذ تولي رئيس الجمهورية لمنصبه".

أثارت التعديلات الطفيفة التي أجراها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، على نص قانون الانتخابات جدلا داخل الأحزاب السياسية التي تستعد لخوض غمار العمليات المنتظرة بتاريخ 27 نوفمبر 2021، ففي حين تطالب أصحاب القوائم الصغيرة بفرصة أخرى لتخفيض حجم التوقيعات المرمة لحمايتها من الإقصاء من الاستحقاقات، تصر الأحزاب الكبرى على إعفاؤها كليا من عملية جمع التوقيعات، مترقعة عما وصفته بـ "الإجراء الإداري الذي سيحجمها في منافسة غير مقبولة، مع أحزاب مجهريّة لا تترقى لمستواها الهيكلي".

رغم ترحيب الطبقة السياسية في البلاد بالتعديلات التي أقرها الرئيس على قانون الانتخابات قبل محليات 2021، إلا أن قضية التوقيعات لا تزال تثير جدلا وسط الأحزاب سواء المصنفة ضمن التشكيلات الكبيرة أو حتى الصغيرة، فكلهما يتطلع إلى إعادة النظر فيها، وهو ما ذهب إليه رئيس الكتلة البرلمانية لجبهة المستقبل، فاتح بوطبيق، الذي يرى في عملية جمع التوقيعات بالنسبة للأحزاب التي حققت نتائج معتبرة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية لا فائدة منها، خاصة أن هذه الأخيرة يضيف - المتحدث- لديها مركز سياسي يؤهلها للدخول إلى الانتخابات المقبلة دون الحاجة لجمع التوقيعات والتنافس مع القوائم الصغيرة أو حتى الأحزاب التي لم تتمكن من المشاركة في الاستحقاقات السابقة بسبب صعوبة جمع التوقيعات. وحسب بوطبيق، فإن التعديلات التي حملها قانون الانتخابات مهمة وحتمية، خاصة بالنسبة للأحزاب التي لم تتمكن في الانتخابات الماضية من جمع التوقيعات، لأن الاستحقاقات المقبلة هي فرصة حقيقية يعول عليها لضخ دماء جديدة في مجالس منتخبة ستكون أمام تحد حقيقي، لذلك لا بد من إعطاء الفرصة للجميع من أجل المشاركة، والأمر لا يختلف كثيرا عن قضية المناصفة، خاصة بين الرجال والنساء، غير أن مكانة المرأة حسب رئيس كتلة المستقبل لا تزال بحاجة لنضال طويل ووعي سياسي.

وهو الرأي الذي يتقاسمه مع

تعديلات جديدة لتحفيز التنافس والمشاركة في التصويت

20 توقيعا لكل مقعد في المحليات القادمة

المقبلة، قبل العودة لشرط 50 توقيعا في قادم المواعيد الانتخابية، على تنافسية أكبر في المحليات المقبلة وخصوصا في المناطق التائية أو فيما يعرف بمناطق الظل، وفي الخلفية رفع معدل المشاركة. ورغم التحسينات التي تضمنها، لم يحقق التعديل تطلعات الأحزاب السياسية التي كانت تأمل في مزيد من التغييرات خصوصا في مجال الضمانات، وتوضيح أحكام مواد قانونية ومنها المادة 184.

واعتبر النائب السابق، لخضر بن خلاف، أن التعديل المقترح غير كاف، موضحا أن خفض عدد التوقيعات المطلوبة لا يقضي على المشكل كلية في حال كثرة الترشيحات، وأوضح في تصريح بالهاتف لـ "الخبر" أن وجود 20 ألف نسمة لا يعني البتة وجود 20 ألف ناخب، بل أقل من ذلك بكثير، مضيفا "هناك بلديات من الصغر بحيث لا يمكنها تحمّل إلا مجموعة صغيرة من القوائم، فما العمل هنا؟ في إشارة إلى بلديات معزولة أو تلك التي هجرها السكان سنوات الإرهاب. ونسبته إلى أن الإجراء الجديد يقسو على الأحزاب التي شاركت في التشريعات، ويجبرها على اكتتاب التوقيعات من جديد في ظل إكراهات صحية غير مسبوقة، في حين كان يجب، حسب قوله، الاكتفاء بالتوقيعات الخاصة بالانتخابات البرلمانية السابقة أو إعفاء الأحزاب التي حققت نسبة معينة من الأصوات، مثلما كان معمول به في السابق. وحث بهذا الخصوص الأحزاب على توحيد موقفها بهذا الخصوص ومخاطبة السلطة الوطنية للانتخابات والحكومة لأجل مرونة أكبر في قضية التوقيعات خدمة لمسعى مشاركة أكبر في الانتخابات.

ف. جمال

● 20 توقيعا فقط عن كل مقعد للمرشحين للانتخابات المحلية في الدوائر الانتخابية التي يبلغ عدد سكانها 20 ألف نسمة، وفق التعديل الجديد لقانون الانتخابات الصادر، أول أمس في الجريدة الرسمية، في خطوة تستهدف تعزيز التنافسية والمشاركة في المحليات وخصوصا في البلديات الصغيرة وتلك الواقعة فيما يعرف بمناطق الظل. ونص التعديل الذي أدخل على المادة 318 على خفض التوقيعات المطلوبة في انتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية، سواء تحت رعاية حزب سياسي أو بصفة مستقلة بالنسبة للبلديات إلى 20 توقيعا بالنسبة للبلديات التي يساوي أو يقل عدد سكانها على 20 ألف نسمة بدل 35 توقيعا المنصوص عليها سابقا. ونص الإجراء الثاني على تقنين حق سلطة الانتخابات سلطة في منح الترخيص للقوائم المرشحة لتجاوز شرط المناصفة الذي استحدث في النسخة الأولى لقانون الانتخابات لتشجيع المشاركة السياسية للنساء والشباب. ويرفع الإجراء الجديد الحرج عن القوائم الحرة والأحزاب التي واجهت في التشريعات السابقة صعوبات في الوفاء بهذا الشرط وخصوصا في المناطق المحافظة والذي عمل به في الانتخابات السابقة، وتدخلت السلطة حينها بصفة استثنائية لمساعدة القوائم التي واجهت صعوبة في الوفاء بهذا الشرط. ويتيح خفض شرط التوقيعات إلى 20 توقيعا فقط للأحزاب السياسية والقوائم الحرة، خوض عملية اكتتاب التوقيعات للمحليات المقبلة بأريحية نسبية، مقارنة بما عاشته القائمة التي خاضت تجربة التشريعات، حيث اضطرت للغياب في عشرات الدوائر. ويساعد الإجراء الجديد والذي سيعمل به استثناء في الانتخابات

الانتخابات المحلية

الأحزاب السياسية... تستعد

ويرتقب أن تقوم مختلف الأحزاب السياسية بنشاطات سياسية وتجمعات مع مختلف الأطارات والمناضلين، للتحضير الجيد للاستحقاق الانتخابي المهم الذي ستعيشه البلاد الشهر القادم. وقام رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، باستدعاء الهيئة الناخبة للإدلاء بأصواتها في الانتخابات المحلية يوم 27 نوفمبر المقبل في انتخابات مسبقة، ليكون بذلك الرئيس تبون قد وصل إلى آخر محطة من ورشات الإصلاح السياسي التي باشراها منذ وصوله إلى سدة الحكم. يذكر أن المجالس المنتخبة المحلية، تنتهي عهدها نهاية سنة 2022. ♦ سلمى ساسي

المقبلة والمتمثلة في الاستحقاقات المحلية، مؤكداً أن حزبه وبعد التشريعات يبحث لدخول غمار المحليات بقوة ومثل عاداته. بدوره، رئيس حركة البناء الوطني عبد القادر بن رينة، أكد أن تشكيلته السياسية تسعى لدخول الانتخابات المحلية المقبلة التي ستجرى يوم 27 نوفمبر القادم بكل قوة وعزيمة وإرادة في التغيير، لإعادة بناء مؤسسات الدولة، وفقاً لما طالب به الشعب. ويسعى حزب التجمع الوطني الديمقراطي كذلك إلى التحضير للمشاركة القوية في الانتخابات المحلية المقبلة، بحيث ينتظر أن يدخل الأرندي سباق المحليات بقوة كبيرة مثل التشريعات الماضية.

«ستشرع مختلف الأحزاب والتشكيلات السياسية في التحضير للاستحقاقات المحلية التي ستجرى يوم 27 نوفمبر المقبل، بعد أن وقع رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون المرسوم الرئاسي المتضمن استدعاء الهيئة الناخبة للمحليات. ومنتظر أن تباشر الأحزاب السياسية التحضير لهذا الموعد الانتخابي المهم، من خلال حشد المناضلين وتعبئة الصفوف لدخول هذا الاستحقاق بكل قوة، الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات حول وجود إمكانية لتحالفات سياسية. الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني أبو الفضل بعجي، أكد أن الأفلان سيحضر جيداً للمحطة

ÉLECTIONS LOCALES

LES PARTIS POLITIQUES SE PRÉPARENT

CURE DE RAJEUNISSEMENT

Des partis politiques estiment que les élections locales du 27 novembre s'inscrivent dans le cadre du parachèvement de l'édification des institutions élues, conformément aux dispositions de la Constitution et de la nouvelle loi électorale.

Dans ce contexte, le vice-président du Conseil de la nation et cadre du FLN, Fouad Sebouta, affirme que la convocation du corps électoral pour les élections locales anticipées s'inscrit dans le cadre des engagements du président de la République à mener des réformes politiques, entamées par l'amendement de la Constitution puis la tenue des élections législatives. «Il fallait ensuite aller vers des élections locales anticipées pour boucler la boucle, en décembre prochain, avec l'élection des membres du Conseil de la nation.»

Ce scrutin vise, selon notre interlocuteur, à parachever la construction des nouvelles institutions élues que le Président tient à renouveler avant la fin de l'année pour clôturer le chantier des réformes politiques et entamer le chantier des réformes économiques qui devrait être lancé au début de l'année prochaine.

Interrogé sur le phénomène de l'abstention électorale appréhendé par certains observateurs de la scène politique, à la lumière notamment des effets négatifs des crises économique et sanitaire, il estime qu'elle sera moins importante, ces élections créant un climat de plus grande confiance en raison de leur caractère de proximité ainsi que de la concurrence.

Sebouta pense par ailleurs que les avantages prévus par la loi organique sur les élections contribueront à inciter les candidats, notamment les jeunes, à s'engager dans la course électorale et juge nécessaire de dévoiler le projet de loi sur les collectivités locales, actuellement en cours de préparation



Meeting populaire, lors d'une campagne électorale (archives).

au ministère de l'Intérieur, un texte qui définit avec précision les responsabilités des élus locaux. De son côté, le Secrétaire national chargé de la communication au RND salue la décision du Président d'organiser des locales anticipées. Ce rendez-vous permettra d'achever le processus de renouvellement des institutions élues, conformément à la nouvelle Constitution et à la loi électorale, et d'élire une classe politique «capable de relever les défis internes et externes» auxquels notre pays est confronté.

Safi Larabi souligne que son parti est déjà prêt pour le rendez-vous du 27 novembre et les préparatifs ont commencé immédiatement après les dernières législatives avec l'installation des comités de wilaya chargés d'organiser ce rendez-vous.

Pour sa part, le MSP se prépare dans le but d'élargir sa présence au sein des nouvelles institutions élues. «Notre formation a soumis des propositions pour améliorer l'opération électorale à travers l'adoption d'amendements supplémentaires au projet

de loi organique des élections qui doit être soumis au Parlement», révèle le Secrétaire national chargé de l'organisation et des élus, Abdelali Hassani-Cherif.

Dans le même contexte, le président du groupe parlementaire du mouvement, Ahmed Sadok, dira que le MSP s'est préparé depuis un certain temps déjà à ce scrutin. «Ces élections figurent parmi les priorités du mouvement pour la prochaine étape et orienter ensuite ses efforts pour renforcer son rôle au Conseil de la nation».

De son côté, le président du mouvement El-Islah, Filali Ghouini, estime que le renouvellement des assemblées populaires communales et de wilaya permettra de «rétablir la confiance entre les citoyens et leurs représentants» et de «corriger les défaillances» relevées dans les assemblées locales au cours des dernières années.

M. Ghouini a ajouté à ce propos que le processus ne s'arrêtera pas aux élections locales, précisant qu'il «y aura d'autres phases de grandes réformes concernant les insuffisances dans les dossiers économique et social et qui requièrent le concours de tous les acteurs sociaux

Salima Ettouahria

El-Islah «Corriger les défaillances» relevées dans les assemblées locales

Le président du mouvement El-Islah, Filali Ghouini, a estimé mardi à Alger que le renouvellement des assemblées populaires communales et de wilaya (APC/APW) le 27 novembre prochain permettra de "rétablir la confiance entre les citoyens et leurs représentants" et de "corriger les défaillances" relevées dans les assemblées locales au cours des dernières années.

Présidant la session ordinaire du Bureau national du Mouvement El-Islah, M. Ghouini s'est félicité de la convocation du corps électoral, par le président de la République, pour le renouvellement des APC/APW le 27 novembre prochain, précisant que le parachèvement de ce processus électoral "permettra de rétablir la confiance entre les citoyens et leurs représentants à divers niveaux et de corriger les défaillances relevées dans le rendement des assemblées locales au cours des dernières années", a indiqué un communiqué de la formation politique.

M. Ghouini a ajouté à ce propos que le processus ne s'arrêtera pas aux élections locales, précisant qu'il "y aura d'autres phases de grandes réformes concernant les insuffisances dans les dossiers économique et social et qui requièrent le concours de tous les acteurs sociaux". Il a affirmé que le mouvement est "entièrement prêt" à coopérer avec toutes les parties pour le parachèvement de tous les chantiers de l'Algérie nouvelle.

Le chef de file d'El-Islah a évoqué, lors de cette réunion, "le rôle efficace de toutes les institutions de l'Etat dans les épreuves, notamment pour faire face aux derniers feux de forêt et à la pandémie du Covid-19".

Il s'est félicité des derniers indicateurs qui ont "établi l'efficacité des mesures sanitaires prises par les pouvoirs publics, à leur tête le président de la République, M. Abdelmadjid Tebboune".

Le même responsable a en outre salué "la coopération institutionnelle importante après l'adoption et l'entrée en vigueur

de la nouvelle Constitution, le renouvellement des représentants du peuple à la chambre basse du Parlement et la formation d'un nouveau gouvernement, soulignant que ces réalisations ont été accompagnées par "une amélioration progressive de la qualité des services publics dans les différents secteurs".

Le Bureau national a réitéré "l'engagement du mouvement El-Islah à faire prévaloir les intérêts suprêmes de la nation et l'unité nationale, à barrer la route aux ennemis de l'Algérie et à faire échouer toutes les tentatives d'atteinte à l'Etat algérien et aux valeurs et constantes de la nation algérienne".

Lors de cette session, le Bureau national a débattu et adopté plusieurs points, notamment l'officialisation de la participation du Mouvement El-Islah aux prochaines élections locales, le programme d'activités du mouvement après la rentrée sociale et la préparation de la session ordinaire de son conseil consultatif national, a conclu le communiqué.

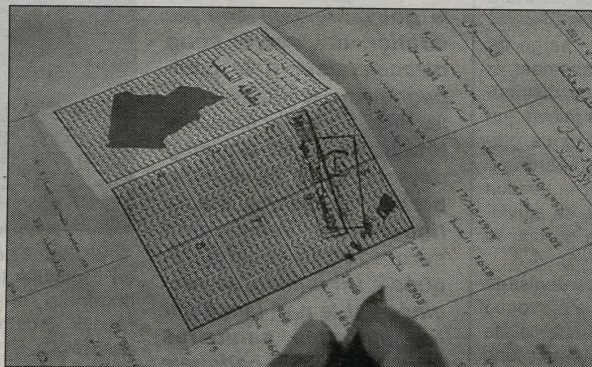
CODE ÉLECTORAL

Les principaux changements

La loi portant régime électoral vient de subir deux légers amendements dans la perspective de la tenue des élections locales anticipées, le 27 novembre prochain.

M. Kebci - Alger (Le Soir) - Ceci à la faveur de l'ordonnance présidentielle y afférente et qui vient de faire l'objet d'une publication dans le *Journal officiel*. Autrement dit, ledit texte ne passera pas par les deux Chambres parlementaires et le chef de l'État a mis à profit les vacances parlementaires conformément aux articles 140 et 142 de la Constitution. Un texte qui a, avant d'atterrir par-devant le Conseil constitutionnel, été adopté en Conseil des ministres lors de sa réunion du 22 août écoulé, et ce, après avis du Conseil d'État.

Ceci pour la forme alors que pour le fond, l'ordonnance dispose dans son article 317 que l'Autorité nationale indépendante des élections peut, à titre transitoire, et



uniquement pour les élections anticipées des Assemblées populaires communales et de wilaya prévues le 27 novembre prochain, accorder aux partis politiques et aux listes indépendantes à leur demande, une dérogation à la condition de parité et valider les listes des candidats dans les circonscriptions électorales qui n'ont pas pu réunir la condition de parité requise en vertu de l'article 176 de la présente loi organique.

Deuxième et dernier amendement apporté à la loi portant régime électoral, l'article 318

qui stipule l'acceptation des listes de candidats présentées sous le parrainage d'un parti politique ou à titre indépendant, appuyées par, au moins, vingt signatures pour chaque siège à pourvoir, des électeurs de la commune concernée dont le nombre d'habitants est égal ou inférieur à 20 000 habitants.

Et ces amendements, si elle doit les accueillir favorablement, la classe politique, ou du moins le gros qui la constitue, doit rester sur sa faim. Et pour cause, certaines de ses doléances portant sur

des amendements à apporter à bien de dispositions après les élections législatives anticipées du 12 juin dernier n'ont pas été prises en compte. Notamment, un allègement des conditions de candidature aux élections locales que consacre l'article 184 dudit code électoral.

Une disposition similaire à celle concernant les élections législatives, l'article 200 en l'occurrence, a été, pour rappel, à l'origine du «recalage» de bien de dossiers de candidats pour «lien avec l'argent sale», selon des enquêtes des services de sécurité. Ledit article stipule, entre autres, que le candidat «ne doit pas être connu de manière notoire pour avoir eu des liens avec l'argent douteux et les milieux de l'affairisme et pour son influence directe ou indirecte sur le libre choix des électeurs ainsi que sur le bon déroulement des opérations électorales et n'ayant pas exercé 2 mandats parlementaires consécutifs ou séparés.»

M. K.

PROFESSEURE FATIHA BENABBOU, CONSTITUTIONNALISTE, À *L'EXPRESSION*

«Je m'attends à une légère hausse de participation»

ENTRETIEN RÉALISÉ PAR
■ MOHAMED AMROUNI

Dans l'entretien qu'elle nous a accordé, la spécialiste en droit constitutionnel, la professeure Fatiha Benabbou, évoque et apporte son point de vue sur les prochaines élections locales, prévues le 27 novembre prochain.

L'Expression : Le président de la République a officiellement convoqué le corps électoral en vue des élections anticipées des Assemblées populaires communales (APC) et de wilaya (APW).

Qu'avez-vous à dire à ce propos?

Professeure Fatiha Benabbou : Vous savez, les élections ont toujours un temps «t.» Je l'ai dit au président de la République lors de ma rencontre avec lui, au mois de juillet dernier.

À cette période-là, il voulait que les élections soient programmées pour le mois de septembre. Et je lui ai dit que vous risqueriez d'avoir un taux d'abstention record. Le risque de contamination avec la troisième vague ne jouait pas en faveur de leur tenue. La Covid-19 faisait craindre une participation en baisse. Je lui ai conseillé de prendre son temps pour une bonne réussite de ce rendez-vous. Je lui ai clairement expliqué, que quelqu'un qui a une légitimité, il faut qu'il la conserve et quand il y a une crise économique «sa cote de popularité baisse».

Est-ce que vous considérez que le timing du 27 novembre prochain est approprié ?

Les indicateurs de l'épidémie de Covid-19 continuent leur amélioration. Ils sont là pour rassurer les votants, en attendant la mise en place d'un protocole sanitaire spécial pour la tenue du rendez-vous électoral. Je pense que la participation citoyenne sera bien plus forte s'il n'y aura pas de pic de Covid-19 et de crise. Le point de coupure entre le gouverneur et le gouverné est là, aussi. Néanmoins, je pense que les prochaines élections locales donneront lieu à un nombre d'électeurs important. Il y a une possibilité de voir une participation en hausse par rapport à celle enregistrée lors des dernières législatives.

Pouvez-vous être plus explicite, professeure ?

Ils seront, au minimum, 5 000 candidats à se présenter. Chacun d'entre eux fera sans doute appel à sa famille et à ses amis. Les gens iront voter pour le voisin, le copain, le fils, le cousin, dans les élections locales qui ont plus d'enjeux. Et c'est ce qui donnera un grand nombre d'électeurs.

Pouvez-vous nous dire un mot sur les modifications apportées à certaines dispositions de la loi organique relative au régime électoral, notamment en ce qui concerne la réduction du nombre de signatures devant être collectées par les candidats?



Fatiha Benabbou

Pour les membres de l'APC, le nombre était de 50 signatures, et maintenant il a été réduit à 20 !

C'est fait pour les petites agglomérations où il n'y a pas une densité démographique. L'article paru dans la dernière édition du *Journal officiel*, stipule que « la liste des candidats présentée sous le parrainage d'un parti politique ou à titre indépendant, pour les communes dont le nombre d'habitants est égal ou inférieur à 20 000 habitants, doit être

appuyée par, au moins, 20 signatures des électeurs de la commune concernée pour chaque siège à pourvoir. » Et puis, il y a, en parallèle, la réalité du terrain. Lors des dernières élections législatives, les candidats ont eu du mal à en ramasser, et c'est ce qui se disait dans les journaux.

Je pense que 20 signatures demeure un chiffre dérisoire! Les candidats peuvent, très facilement, aller dans leur propre famille et collecter un nombre de signatures plus important!

Qu'avez-vous à dire à propos de la possibilité donnée aux candidats de déroger à la disposition relative à la condition de la parité ?

L'article 317 de la nouvelle loi organique relative au régime électoral, donne l'opportunité à l'Autorité indépendante (l'Anie) d'apprécier au cas par cas. Et c'est une démarche réaliste.

La question de la parité est un problème qui se pose depuis longtemps. Vous savez, nous sommes dans une société qui est encore patriarcale.

Les grandes villes sont peut-être plus modernes, chose qui ne l'est pas dans d'autres régions du pays. Les femmes algériennes vivent encore sous le poids des traditions. Elles ne peuvent même pas sortir dehors, sans parler du fait d'aller faire de la politique ou d'aller gérer les communes. Il n'est pas encore possible d'avoir une parité homme-femme dans certaines agglomérations.

M.A.

Les élections locales auront lieu le 27 novembre prochain. Le chef de l'État, Abdelmajjid Tebboune, a signé, ce début de semaine, le décret présidentiel portant convocation du corps électoral en vue des élections anticipées des Assemblées populaires communales (APC) et de wilayas (APW) pour cette date.

Une opération de révision des listes électorales est aussi prévue entre le 5 et le 15 du mois en cours.

La tenue des élections locales bouclera ainsi un processus lancé depuis décembre 2019 et qui tendait à reconstruire les institutions voulues par le président Tebboune. Entamé par une élection présidentielle qui avait porté Abdelmajjid Tebboune à la magistrature suprême jusqu'aux élections législatives, en passant par une révision de la Constitution, ce processus se veut un rétablissement institutionnel et politique qui devait donner naissance à une "Nouvelle Algérie", telle que promise par l'actuel chef de l'État lors de sa campagne électorale. Un processus, faut-il le rappeler, qui s'est heurté à une succession d'abstentions record. La grève des urnes a caractérisé le référendum constitutionnel du 1^{er} novembre 2020 confié lors des élections législatives du 12 juin passé.

A cet écueil politique s'était greffée la pandémie de Covid-19 qui a ralenti toutes les activités politiques et économiques mondiales. Les prochaines élections sont à la fois majueures et incertaines. Le vote concerne des Assemblées aux prises directes avec les citoyens. Cet aspect pourra ainsi influencer sur le taux de participation, lequel, compte tenu des dernières consultations, risque d'être encore plus bas, à moins que la classe politique, dans sa totalité, ne fasse le choix de s'engager.

Concernant justement les partis politiques - et c'est exactement sur cet aspect que l'incertitude plane sur les élections -, quel rôle et quelle marge de manœuvre pour une classe politique qui semble de plus en plus mise en difficulté ? Ce sera encore une fois une épreuve pour les formations politiques dont le rôle dans les ins-

titutions élues ne reflète en aucun cas leur présence au sein de la société. Preuve en est, les milliers de candidats qui se sont portés sur des listes indépendantes lors des dernières législatives.

Ce choix, même s'il est aléatoire parce qu'il remet en question l'organisation de la société au sein des partis, pose, néanmoins, la lancinante question des perspectives pour les politiques. Ces derniers sauront-ils engager les institutions élues dans une démarche de renouveau, ou se contenteront-ils d'occuper des strapontins le temps d'un mandat, sans en tirer les enseignements nécessaires ? Les partis politiques, notamment ceux gravitant autour du pouvoir, ont contribué, par fois avec zèle, à cette entorse.

Or, depuis la naissance du mouvement populaire, la donne a invariablement changé.

ELECTIONS LOCALES ANTICIPÉES

Un scrutin local et un enjeu national

Ce processus électoral bouclera ainsi un processus lancé depuis décembre 2019 et qui tendait à reconstruire les institutions voulues par le président Tebboune.

La participation comme le boycott de l'hérence de novembre ne sera pas un choix facile. Il est d'autant plus corrélien qu'il met en évidence à la fois la nécessaire mobilisation des troupes des partis, mais aussi l'obligation de résultats au sein des municipalités, lesquelles, de par leur proximité directe avec le citoyen, rendent plus visibles les formations politiques, maintenant que la présence dans les autres institutions élues, l'Assemblée nationale notamment, ne confère pas autant de visibilité.

Au-delà de ces aspects qui restent du domaine strictement interne de tout parti politique, la situation générale du pays est peu propice, surtout avec la persistance de la pandémie de Covid-19 et d'un mouvement contestataire qui n'a pas dit son dernier mot.

Même si les hautes autorités ont clairement affiché que le taux de participation ne saurait être un paramètre déterminant pour la validation d'un quelconque scrutin, il n'en demeure pas moins qu'une élection boude est synonyme de manque de légitimité. Cela l'est encore plus pour des Assemblées locales dépourvues de prérogatives, alors que les maîtres sont les plus confrontés aux problèmes quotidiens.

La proportion des difficultés qu'ils doivent résoudre est inversement proportionnelle aux compétences extrêmement réduites dont ils disposent. La réforme du code communal et de wilaya est une vieille revendication de la classe politique et des élus qui peine à se matérialiser, malgré les engagements des hautes autorités.

ÉLECTIONS LOCALES

Quelle position pour l'opposition ?

Normalement les élections locales se tiendront le 27 novembre prochain. Mais cela reste tributaire, bien sûr, de la situation sanitaire.

PAR KAMEL HAMED

Le président de la République, Abdelmajid Tebboune, a indiqué, il y a quelque temps, que le déroulement de cette élection dépend de la situation sanitaire relative à la pandémie du coronavirus.

En termes plus clairs, si à la date fixée la situation n'est pas bonne et donc les Algériens encourent un grand risque il est très fort probable que les élections soient reportées.

Mais entre-temps, avec la convocation du corps électoral pour le 27 novembre, le compte à rebours a déjà commencé.

Désormais les partis politiques et les indépendants savent à quoi s'en tenir et devraient se lancer dès à présent dans les préparatifs pour cet événement politique majeur.

Selon certains analystes quelques partis n'ont pas attendu la fixation de la date puisqu'ils ont entamé les préparatifs juste après le déroulement des élections législatives du 12 juin dernier dans le but d'être fin prêts le moment venu.

Si la participation de certains partis est plus qu'évidente, il en est autrement pour d'autres.

En effet, les partis qui soutiennent le programme du président de la République ne vont certainement pas manquer ce rendez-vous.

Des partis comme le FLN, le RND, le front El Moustakbal, pour ne citer que ceux-là, ont d'ailleurs ouvertement déclaré leur ferme intention de participer à ces



élections. Cela n'est peut-être pas encore le cas pour les formations politiques qui s'opposent à la feuille de route du pouvoir. Les partis de l'opposition n'ont pas encore révélé leurs intentions. Des partis comme

le Front des forces socialistes (FFS), le Rassemblement pour la culture et la démocratie (RCD) ou encore le Parti des travailleurs (PT) n'ont rien laissé transparaître dans ce sens. Vont-ils participer oui

ou non au rendez-vous du 27 novembre ? En l'absence de positions officielles et tranchées les observateurs ne peuvent que faire dans les conjectures.

Ces derniers partis politiques et bien d'autres encore, à l'exemple de l'UCP que préside l'avocate Zoubida Assoul, ont, pour rappel, boycotté les élections législatives du 12 juin. Ces partis politiques sont totalement opposés à la feuille de route du pouvoir. Ainsi, et dès le début du processus de sortie de crise initié par le pouvoir, ils ont rejeté l'élection présidentielle du 12 décembre 2019.

Ils ont poursuivi dans la même attitude en rejetant aussi le référendum sur la révision de la Constitution du 1^{er} novembre 2020. Cette attitude s'est aussi illustrée lors des élections législatives le 12 juin dernier puisque ces partis ont opté, qui pour le boycott qui pour la non-participation.

Mais qu'en sera-t-il pour les élections locales du 27 novembre ? Ces partis vont-ils poursuivre dans la même voie ou changer leur fusil d'épaule en prenant part à cette joute électorale ?